مجاهد زين العابدين

**المحاضرة الخامسة**

2**. المنهج التجريبي:**

        نظرا للعيوب التي رافقت إعمال المنهج الاستدلالي كما بيناه سابقا و نتيجة لحاجة المجتمعات لفهم الظواهر فهما واضحا و شاملا  ، اتجه كثير من الفقهاء و الباحثين في مجال العلوم القانونية إلى الاعتماد على المنهج التجريبي كوسيلة يمكنها المساهمة في تقديم الظاهرة و فهمها بشكل آخر ،خاصة من حيث اعتبارها حدث يخضع في عناصره إلى آليات التطور و التحول و التغير و التكيف بشكل يصعب استنتاجه بالعقل دوما .

وهي الحالة التي لا يمكن تصور بلوغها من قبل الباحث بشكل يسير و هين ، لأن كثير من الشواهد التاريخية أثبت فشل كثير من الدراسات و البحوث نتيجة طبيعة التعقيد التي تهيمن على الظاهرة في  دون إهمال القيمة المضافة للوسائل و المعدات و الظروف المحيطة بالعينات المدروسة خاصة في مجال الدراسات الإنسانية و الاجتماعية كما سنأتي على بيانه لاحقا  .

 لكن في مقابل حدة المعاناة واستمرارها ، وبقدر ما يعتبر ذلك عاملا سلبيا مؤثرا في التوازن النفسي و الوظيفي للباحث إلا أنه  يعد ضروري لتطوير الإحساس لديه بقيمة المشكلة العلمية و يدفعه إلى تطوير ملكاته و رصيده العلمي و المعرفي و يجعله قادرا  على قبول التحديات المرتبطة بمجال البحث والدراسة ، وهو في حد ذاته معيارا دالا على أهمية وقيمة التجارب البحثية وقدرتها على تقديم القيمة المضافة للباحث و للدراسات في آن واحد  .

هذا ولكون التجربة تتجلى في أنواع وأوصاف حسب الحاجة والغاية المرجوة منها فهي وان كانت على الأغلب تظهر في صورة التجربة العلمية المبنية على منهج المعاينة المدركة عيانا وبشكل ملموس كما بيناه سابقا إلا أنها قد تتخذ صورا أخرى على غرار التجربة الأخلاقية و التجربة الاجتماعية و غيرها من التجارب ، وأما منطقيا فهي ملاحظة حادث صنعي للتأكد من صحة الافتراض المرتبط بها   .

ومن اجل تقديم صورة واضحة عن المنهج التجريبي، حري بنا أن نوجه دراستنا إلى بيان مفهومه، بتعريفه وتحديد خطواته، والتعرف أكثر على مقوماته، والطرق و الأدوات التي تستعمل في التجريب العلمي، لنعرج بعدها إلى تحديد مجالات تطبيقه و الوقوف على مواطن القصور و الضعف التي تعتري إنفاذه في مجال العلوم القانونية  .

**أولا - مفهوم المنهج التجريبي**

        إن مقتضيات الدراسة المنهجية تقتضي منا كباحثين و دارسين  للمنهج التجريبي بيانه من خلال تعريفه  .

         فقد ذهب جانب من الفقه إلى تعريف المنهج التجريبي على  أنه :" كل تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقعة أو الظاهرة التي تكون موضوعا للدراسة ، و ملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار قي هذا الواقع و الظاهرة "  ، أو هو :" المنهج الذي يعتمد على التحاور بين العقل و الحواس أو بين اليد و الدماغ و بالمصطلحات الميثودولوجية لفلسفة العلم نقول بين التجريب والتنظير أو بين الملاحظة والفرض " .

    كما ذهب جانب آخر من الفقه إلى تعريف المنهج بالنظر إلى اعتباره : " الطريق المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء كانت خارجة عن النفس أو باطنية فيها لنفسرها بالتجربة، دون الاعتماد على مبادئ وقواعد المنطق الصورية ".

   من خلال هذه التعريفات يظهر جليا بأن أساس المنهج التجريبي هو الاحتكام إلى استشهاد الوقائع عن طريق الحواس والتجارب دون الاعتماد على صورية العقل، ولعل من أهم الصور التي يتجلى فيها إعمال هذا المنهج هو قانون المتغير الوحيد .

        والذي مفاده أنه إذا كان هناك موقفان متشبهان تماما من جميع النواحي، ثم أضيف عنصر معين إلى أحد الموقفين دون الآخر، فإن أي اختلاف يظهر بعد ذلك بين الموقفين يعزى إلى وجود هذا العنصر المضاف، وأما في حالة تشابه الموقفين، وحذف عنصر معين من أحدهما دون الآخر، فإن أي اختلاف يظهر بين الموقفين يعزى إلى غياب ذلك العنصر .

       ويسمى المتغير الذي يتحكم به عن قصد في التجربة بطريقة محددة سلفا و منظمة عمليا بالمتغير المستقل أو التجريبي، أما نوع السلوك أو الفعل الناتج عن المتغير المستقل فيسمى بالمتغير التابع أو المتغير المعتمد ، هذا و يمكن أن تشمل التجربة أكثر من متغير مستقل، وأكثر من متغير تابع حسب طبيعة البحث و مجاله  .

**ثانيا: خطوات المنهج التجريبي**

     إن مسألة تقديم الباحث لصورة  و نتائج مقبولة تتلاءم و الغاية المرجوة من بحثه للواقعة أو الظاهرة  أمر مرهون  بالتوظيف الصحيح و الملائم للمنهج التجريبي و كذا للخطوات المتبعة حين الاستعانة به.

و هي الخطوات التي تنقسم إلى خطوات شاملة أو مختصرة  .

**أ/ الخطوات الشاملة للبحث و الدراسة التجريبية :**

من أهم الخطوات الشاملة المعتمدة في البحث التجريبي**:**

·       التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها .

·       صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما  يترتب  عنها .

·       وضع تصميم تجريبي يحتوي على جميع النتائج الممكنة و بيان  علاقتها يبعضها  ، و هو الإجراء الذي يتطلب من الباحث أن يقوم بالخطوات التالية :

\_ اختيار العينة المستهدفة بدقة  " مجتمع عربي " ، " مجتمع غربي " ، "جنوح الأحداث في الجزائر " ...الخ  .

\_ تصنيف العينات ضمن مجموعات متجانسة .

\_ تحديد العوامل الخارجية الغير قابلة للتجريب و ضبطها .

\_ تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها .

\_ القيام باختبارات أولية استطلاعية لتحديد الاختلال الفني و الارتياب الذي قد يعتري الوسائل و الأدوات الفنية أو التصميم التجريبي في حد ذاته .

\_ تحديد الإطار المكاني و الزمني لتنفيذ التجربة وتاريخ بدايتها و الانتهاء منها .

·       مرحلة التنفيذ الفعلي للتجربة المطلوبة .

·       تنظيم و تقييم القراءات و النتائج المتوصل إليها بشكل موضوعي وغير منحاز .

·       تطبيق اختبار التثبت لتحديد  مصداقية النتائج أو الدراسة .

**ب / الخطوات المختصرة  للبحث والدراسة التجريبية**

وهي الخطوات التي صنفها الفقيه عبد الرحمن بدوي صاحب كتاب مناهج البحث العلمي في خطوات ثلاث :

**أ : مرحلة التوصيف ثم التعريف ثم التصنيف**

وفيها يقوم الباحث بملاحظة الظاهرة بشكل مباشر عن طريق الحواس أو بالاستعانة بالآلة التي تعتبر امتدادا لها كأداة تمنح الباحث فرصة الاقتراب أكثر من الظاهرة أو الوقائع و التعرف عليها بدقة متناهية على خلاف الملاحظة البسيطة  .

و عليه فان هذه المرحلة هي مرحلة تعريف و تصنيف و توصيف للظاهرة و ليست مرحلة تفسير أو تجريب  .

**ب :  التحليل**

في هذه المرحلة يتم تحليل الأصناف المدروسة بعينات مماثلة لها ، وذلك من أجل بيان طبيعة العلاقة التي تربطها فيما بينها وبين الأصناف المشابهة و استخراج القوانين  التي تنظم سيرها ، و بالتبعية وضع القوانين التي تحكم الظاهرة ككل .

**ج. التركيب:**

        في هذه الخطوة يتولى الباحث صياغة القوانين الكلية التي تحكم الظاهرة من خلال تركيب القوانين الجزئية التي ترتبط بها تمهيدا لوضع إطار قانوني كلي عام يصلح لأن تستخلص منه القوانين الفرعية   .

**مــلاحـظــــــــــــة**: في هذه المرحلة يظهر جليا مدى التداخل بين المنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي حيث إذا كان دور الباحث في المنهج التجريبي يقوم على وضع القوانين الجزئية  فان الاستدلال هو الأداة و الوسيلة التي تمكن من صياغة المبادئ العامة والقواعد الكلية التي تحكم الظاهرة .

**المحاضرة السادسة**

**ثالثا: مقومات المنهج التجريبي**

        للمنهج التجريبي ثلاث مقومات: هي الملاحظة، و الفرضية، و التجربة.

أ‌.       الملاحظة

ب‌.  الفرضية

ت‌.  التجربة

**رابعا: أنواع التجارب**

        يتم التجريب بناء على تصميم مسبق و بتصميمات متعددة و متباينة يتمتع كل منها بمجموعة من المزايا و الخصائص التي تميزه عن غيره ، بسبب خاصية التأثير التي تحققها المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع  ، وهي التصميمات التي تعتمد على أساليب التجريب ضمن المجموعة الواحدة ، أو عن طريق التجريب على المجموعات المتكافئة ، أو بطريقة تدوير المجموعات أو ما يصطلح عليه عند بعض الفقه بالطرق التبادلية .

**1.   طرق المجموعة الواحدة:**

تطبق هذه الطرق على مجموعة واحدة كما هو الحال بالنسبة للتجارب المركزة على البحث في مستوى تحصيل طلاب قسم دراسي معين في الظروف العادية ، من خلال مقارنتهم بتحصيلهم في ظل ظرف آخر كما هو الحال في ظل جائحة كورونا ، وهي التجربة  التي تقتضي إتباع الإجراءات الآتية :

أ‌)       اختبار قبلي للمجموعة (قبل إدخال المتغير المستقل).

ب‌)  استخدام المتغير المستقل تبعا لمخطط الباحث.

        ج) اختبار بعدي للمتغير التابع لمعرفة مدى تأثير التابع المستقل.

        د) حساب الفرق بين القياسين القبلي و التابع ، ثم اختبار دلالة هذا الفرق إحصائيا .

**ملاحظة:**

        يمكن وضع تصميم آخر يستخدم المجموعة الواحدة لكي تمر بحالتين إحداهما تضبط الأخرى .

2.   **طرق المجموعات المتكافئة:**

        وأبسط هذه الطرق تصميم التجربة بأخذ مجموعتين، واحدة ضابطة والأخرى تجريبية،  تتكافئان في المعطيات و العناصر  قبل التجربة  و من ثم دراستهما من خلال المتغيرات التي تعترضهما و قياس التكافؤ و التناسب فيما بينها .

**3.   طرق تدوير المجموعات:**

        تعتمد هذه الطريقة على نظام تدوير الإجراءات أو المجموعات المحددة في التجربة، فإن طبقت على مجموعة واحدة  فإن ذلك يستلزم تغيير وقت تتابع الوحدات الضابطة والتجريبية ففي الدورة الأولى يبدأ بالطريقة الضابطة ثم يلجأ إلى اعتماد الطريقة  التجريبية، وفي الثانية يبدأ بالطريقة التجريبية فالضابطة ، ويمكن تطبيق ذلك في المجموعتين المتكافئين

**خامسا- شروط التجريب الجيد والناجح**

تتمثل أهم شروط  التجريب الناجح فيما يلي  :

1.    أن تكــون الفــرضيات أو الفــــرض المـــراد إخضــــاعه للاختبــــار التــــــــــــجريبي واضـــحا و محددا و معلوما في ذهن الباحث .

2.   التطبيق الدقيق للاختبارات التجريبية للفروض.

3.   ضرورة إخضاع التجربة للملاحظة الدقيقة الموضوعية الإيجابية الفاحصة

4.   تأمين احتياجات التجربة من أجهزة القياس و الملاحظة الدقيقة ، إضافة إلى توفير الأدوات و الوسائط التي تمكن من تقديم أحسن قراءة ممكنة بعيدا عن الارتياب الغير مقبول فنيا أو تقنيا  .

5.   التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها عن طريق تكرار التجربة لعدة مرات مع حرصه الباحث على توفير نفس الظروف و المعطيات .

**المحاضرة السابعة**

**سادسا : الإشكاليات و الصعوبات التي تعترض تطبيق المنهج التجريبي**

لا يمكــــــــن أن نسلـــــم مـــــــن الناحيـــــــــة المنطقيــــــــة بخلو المنهج التجريبي من العيب أثناء إعماله  خاصة مع الطبيعة المتغيرة للظواهر و الوقائع و الأحداث أو للأسباب المرتبطة بالجوانب المادية و الفنية أو نتيجة للظروف النفسية التي تتحكم في سلوك العينات المدروسة و تحديد موقفها من الخضوع للدراسة البحثية أو العكس ،  دون إهمال الحالة الشعورية التي يوجد فيها الباحث في حد ذاته .

    و هي الصعوبات التي ترتسم من خلالها نتائج الدراسة بشكل قد يؤدي إلى تحقق نتائج عكسية يدفعنا إلى إنهاءها كما بدأت ، أو تضعنا أمام خيار إعادة صياغة و صناعة العملية البحثية بالشكل الذي يحقق الغرض المرجو من الدراسة  .

حيث تتلخص هذه الصعوبات و العقبات فيما يلي :

·       الوقوع في الخطأ بسبب صعوبة ضبط و اختبار العينات .

·       عــــــدم امتــــلاك الباحث القدرة على التحكم في الحقائق و الظروف الذاتية للعينات المدروسة أو الخيــــارات المفحـــــوصة لأسباب مختلفة ، كالمكانة الاجتماعية مثلا أو المرجعية الدينية أو الإيديولوجية السائدة  أو التصنيفات الجندرية  .... الح

·       الصعوبة في إيجاد مجموعات متكاملة .

·       صعـــــــــوبة تطبيــــــــق المنهج التجريبي في مجال الدراسات الإنسانية حيث يكون للتجريب أخطاره ومحاذيره كعدم القدرة على إعادة الحال إلى ما كانت عليه في حالة الخطأ في التجريب و أيضا بسبب المتغير النفسي و السلوكي المهيمن على العينة المفحوصة نتيجة مثلا كصعوبة  استبقاء العينات تحت التجربة لمدة أطول أو في ظروف غير معتادة أو ضمن وسط غير مألوف....الخ .

·       صعـــوبــــــة الحصول على الوسائـــــل و الأدوات الفنية القادرة على تقديم نتائج أكثر دقة و صحة سواء بسبب عــــدم توفــــــرها أو عــــــدم امتلاك الباحث أو الدول إمكانيات اقتناءها  ، و هو ما ينعكس على النتائج كازدياد مساحة الارتياب و الخطأ  و يؤدي إلى نتائج عكسية و بالنهاية فشل البحث .

·       إمكانية وقوع الباحث تحت طائلة التحيز عند قيامه بالدراسة .

·       إمكــــانية تحيـــــز العينــــة المفحوصة بسبب ميلها لإنهاء التجربة بشكل مستعجل عوض التزامها بالبقاء بعيدة عن التدخل في رسم نتائجها .

**سابعا  تقييم المنهج التجريبي في مجال الدراسات القانونية**

   لقـــــد برهنــت النتائـــج و التقدم المذهل في مختلف مجالات الدراسات الطبيعة و السلوكية للجمادات و علم الكائنات الحية  على سلامة الأخذ بالمنهج التجريبي ، كونه حقق في زمن وجيز ما عجز عنه المنهج الاستدلالي   .

    أما في مجال العلوم القانونية فقد قدم كثير من الفلاسفة والباحثين في هذا الصدد نماذج واقعية وحقيقية تترجم التمكين الفعلي لتطبيق المنهج التجريبي في الدراسات والبحوث القانونية وفي غيرها من المجالات التي تعنى بالبحث في الظواهر و الوقائع المختلفة و التي تشكل حجر الزاوية في صناعة الإجابات القانونية الملائمة للمواضيع العالقة أو تلك التي تنتظر حلولا مبتكرة أو عاجلة و جدية في الحالات العادية أو الحالات الغير عادية .

     فمن خلال قيام الباحث بعملية الملاحظة والقياس  فان تطبيق المنهج سيكون مجديا و منتجا مهما بلغت المشكلات والظواهر حدا من التعقيد ، لأننا نعتقد بعلمية المنهج من باب أولى لذلك فليس من الغريب أن يستوعب علم المنهج التجربة متى أمكن ذلك ، وهو إمكان واسع لا حدود له .

  فمجالات ومواضيع  قانونية كان ينظر لها سابقا على أنها لا تصلح للتجربة والقياس ، أضحت اليوم محاور بحث و تطوير مستمر كما هو الحال بالنسبة لعلمي الإجرام و العقاب ، حيث اعتنت المدارس الفقهية بإفراد مباحث كثيرة و مساحة هائلة لهذىن التخصصان و  هو الاهتمام  و العناية التي خصتها به التشريعات أيضا ، خاصة من خلال إعادة النظر في موقفها من تطوير فلسفة التجريم و العقاب لديها و التفاعل مع مواضيع أخرى كجدوى العقوبات و نظم تأهيل الجناة في مختلف الأنظمة العقابية و طرق الإثبات و أداوته المستحدثة  على غرار البصمة الوراثية و نحوها  ...الخ  .

    كما بينت النتائج الجيدة لتطبيقه في مجال الفقه و التشريع ، صواب استخدامه في مجالات البحوث المرتبطة بتجديد العلاقة بين القانون والحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بتقسيم العمل الاجتماعي، والحماية القانونية للعامل في بيئة العمل مثلا و أيضا أهميته في تنقيح الدراسات ذات الصلة بمجال إصلاح نظم السياسة التشريعية و القضائية في الدولة  .

    فقـــد طبقـــه الفيلسوف الفرنسي ايميل دوركهايم بنجاح في دراسته للعلاقة بين القانون و بين الروابط الاجتماعية، و علاقة التأثير والتأثر المتبادل بينهما و ذلك ضمن أطروحته الموسومة بعنوان "تقسيم العمل الاجتماعي " La division du travail social سنة 1893 م و الذي استخلص من خلاله نتائج عملية باهرة   .

هي إذن كلها مواضيع ابتكرها أهل الاختصاص القانوني بالاعتماد على المنهج التجريبي مقدمين حلولا مجدية و قيمة لمختلف المعضلات و المشكلات اليومية التي تعترض السير الطبيعي لحياة المجتمعات المعاصرة تحديدا ، لذلك يظل هذا المنهج من أهم المناهج البحثية التي تستحق التعويل عليها و الاهتمام  بتطويرها كلما اقتضى الأمر ذلك  .